

التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990-2017)

Tax Evasion and Its Role in Activating the Phenomenon of Parallel Economy in Algeria Econometric Study during the Period of (1990 – 2017)

عادل سلطاني^{1*}، عبد الغني دادن²

¹ مخبر التمويل مالية المؤسسة ومالية الاسواق، كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

(adel.soltani @univ-ouargla.dz)

² مخبر التمويل مالية المؤسسة ومالية الاسواق، كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

(dadane@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2021/09/25؛ تاريخ المراجعة: 2021/10/01؛ تاريخ القبول: 2021/12/07

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التهرب الضريبي وظاهرة الاقتصاد الموازي على المدى القصير الأجل والمدى الطويل وهذا بالاستعانة بالدراسة القياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

إذ خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين التهرب الضريبي ومستويات الاقتصاد الموازي في الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل، كون الاقتصاد الموازي متغير تابع والتهرب الضريبي متغير مستقل.

الكلمات المفتاح: نظام ضريبي، تهرب ضريبي، اقتصاد موازي، نموذج ARDL

تصنيف JEL: E01, G 32

Abstract: The aim of this study is the assessment of the Relationship between tax evasion and the phenomenon of the parallel economy in the short-term and long-term based on econometric study in Algeria during the period from 1990 to 2017 through the use of Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) model. In conclusion, it is revealed that there is relationship between tax evasion and levels of the parallel economy in Algeria in the short and long term, since the parallel economy is a dependent variable and tax evasion is an independent variable

Keywords: tax system, tax evasion, parallel economy, model (ARDL).

Jel Classification Codes : G32 ; E01

* عادل سلطاني adel.soltani @univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي من بين الظواهر التي تفشت في الاقتصاديات الدولية في الآونة الأخيرة بنسب كبيرة نتيجة لعدة مسببات أهمها تدهور الأنظمة الضريبية أو وجود فراغات قانونية في الأنظمة الضريبية في حد ذاتها، مما يتيح للمتعاملين الاقتصاديين فرص لكسب مدخلات مالية لصالحهم، رغم أن أصلها للدولة، مما فرض على الحكومات إعادة صياغة النظم الضريبية وتصحيحها لزيادة إيرادات الدولة من جهة ومن جهة أخرى محاربة الظواهر السلبية التي نتج عنها .

إذ تحاول الدولة في هذا المجال التحكم في النظام الضريبي لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد محاولة الوصول إلى نسب معتبرة من معدلات الضغط الضريبي تقدم الدولة والمتعاملين الاقتصاديين في آن واحد مع وضع نظم رقابية تهدف إلى التطبيق الصارم للقوانين وهذا ما يبرهنه التحولات المتعددة في قوانين التي تحكم النظام الضريبي المسيرة للتطورات الوطنية والدولية. إذ يعتبر التهرب الضريبي من بين النقاط الأساسية الذي تبحث الدولة على تفاديه والتحكم فيه كون له أثار حد سلبية على الاقتصاد الوطني أهمها دوره في تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي التي تسعى الدولة إلى التخفيض من حدتها عن طريق معالجتها والتحكم في مسباتها.

وعليه تكمن الإشكالية العامة للبحث في:

إلى أي مدى يساهم التهرب الضريبي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي السبب الرئيسي لتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر.

أهداف البحث:

يكمن هدف هذه الدراسة في التعرف على الأثر الذي تشكله ظاهرة التهرب الضريبي على ظاهرة الاقتصاد الموازي باعتبارها من أهم مسبباتها

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاور المتعلقة بهذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتبيان ماهية الظاهرتين وأهم أسبابهما بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي تم بالاعتماد على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ardl)، وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضية المقدمة.

الدراسات السابقة: من بين أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

دراسة كل من Rajul Awasthi and Michael Engelschalk بعنوان **Taxation and the Shadow**

Economy حيث تم التطرق من خلالها إلى أن النظام الضريبي التقليدي الذي يعتمد على فرض الضرائب على المعاملات النقدية يعتبر من أهم أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الموازي، إذ يجب على الحكومات توسيع دائرة مراقبة النقد المتداول بين المتعاملين الاقتصاديين عن طريق التوجه إلى المعاملات الإلكترونية التي يسهل تتبعها ومراقبتها مما يتيح إمكانية وضع حد للتهرب الضريبي والغش الضريبي اللذان يعتبران شريان الاقتصاد الموازي، وتوجيه الأفراد إلى التخلي عن المعاملات النقدية عن طريق وضع امتيازات في المعاملات الإلكترونية والمتمثلة في اقتطاعات شبه معدومة التي يمكن أن تحقق منها الحكومات الإيرادات كبيرة على المدى الطويل.

دراسة Dennis Nchor بعنوان **Shadow economies and tax evasion** دراسة حالة جمهورية التشيك وبولندا والمجر،

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد الموازي باستعمال نموذج متعدد المدخلات والمخرجات نموذج MIMIC والتي توصلت من خلالها إلى أن قيمة الاقتصاد الموازي لسنة 2019 في المجر يعادل 11.18% و 10.44% بتشيك و 20.47% بولندا نسبة إلى الناتج الداخلي الخام هذا من جهة، ومن جهة أخرى قياس حجم الخسائر الضريبية الناتجة عن اقتصاد الظل للدول محل الدراسة حيث استخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الاقتصاد الموازي ونسب التهرب الضريبي.

دراسة Evaldas Stankevicius and Asta Vasiliauskaite بعنوان "Tax burden level leverage on size

of the shadow economy, cases of EU countries 2003-2013، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين

العبء الضريبي ومستوى اقتصاد الظل داخل دول الاتحاد الأوروبي خلال 2003-2013. حيث قسمت دول الاتحاد الأوروبي إلى مجموعتين دول الشمال ودول الغرب، إذ استخلصت الدراسة إلى أن نسب الاقتصاد الموازي تنمو تدريجياً من الشمال إلى الغرب وهذا نتيجة للعدة مسببات أهمها نسبة الضغط الضريبي " حجم الاقتطاعات الضريبية " والمساهمة في الضمان الاجتماعي، ومنه فان هذا الاختلاف داخل دول الاتحاد يجعله هشاً وسريع التأثير بالصدمات الاقتصادية ركزت الدراسة على ضرورة التكامل المالي بين دول الاتحاد الأوروبي.

- دراسة موسوس مغنية بعنوان ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة حيث تناولت هذه الدراسة تبيان ماهية ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي وأسبابا نموها في الجزائر بداية من التسعينيات القرن الماضي، إذ توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الاقتصاد الموازي أصبحت تمس جميع القطاعات التي لها دور في تشكيل الناتج الداخلي الخام وأنها تأثر سلباً على الاقتصاد الوطني والخزينة العمومية خاصة نتيجة عدم تطبيق الاقتطاعات الضريبية على النشاطات التي تحتوي هذه الظاهرة في ضل عملية التهرب الضريبي لتصل الباحثة إلى ضرورة دمج هذه النشاطات تدريجياً في الاقتصاد الرسمي أو القضاء عليها.

1.I- الإطار النظري للدراسة :

1.1 التهرب الضريبي

تسعى دول العالم إلى اغتنام أكبر قدر من الامتيازات في ضل تزايد النشاط الاقتصادي وهذا بطرق ممنهجة تتمثل في فرض القوانين لتنظيم المعاملات الاقتصادية ومراقبتها بغية اكتساب مدا خيل منه، ومن الجانب الآخر يحاول المتعاملون الاقتصاديون رفع أرباحهم عن طريق تقيص التكاليف والاقتطاعات وهذا بإتباع طرق شرعية وطرق غير شرعية تتمثل في التصريحات الكاذبة تارة أو التهرب من دفع المستحقات الضريبة التي تفرضها الدول عليهم عن طريق الغش الضريبي، ومنه يمكن تعريف ظاهرة التهرب الضريبي على أنها "محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً بإتباع طرق وأساليب تخالف أحكام النظام الضريبي، تحمل طابع الغش والاحتيال¹ وتعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه ظاهرة غير شرعية تتمثل في عدم دفع الضرائب أو دفع الضرائب بنسب غير حقيقية نتيجة التصريحات الكاذبة والمغالطة مثل الإعلان عن الأرباح أو المكاسب غير تلك التي تم تحصيلها بالفعل²

2.1 أسباب التهرب الضريبي:

1.2.1 الانطباع العام اتجاه الضريبة: يتأثر هذا العنصر بالقيم الإيجابية لدى المواطنين إزاء القوانين التي تضعها الدولة في مجال التدبير الاقتصادي حيث تنتقل هذه القيم عبر التفاعل الاجتماعي³، وعلى سبيل المثال يعتبر التخلف عن دفع الضريبة في المجتمع الغربي مؤشراً سلبياً عن السيرة الشخصية لمن يرغب في تولي منصب سياسي، كما يرتبط هذا العنصر بمدى رضا الأفراد عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها فإذا أحس الأفراد بعد جدوى البرامج الحكومية أو أن هناك تبذيراً في الإنفاق حصيلة الضرائب أو عدم وجود عائد ملموس يعود عليهم فإنهم يميلون إلى محاولة التهرب أو تجنب دفع الضريبة.

2.2.1 التهرب الضريبي الناتج عن إهمال المشرع الضريبي: قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي وهو ناتج عن إهمال المشرع⁴، في هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الضريبي ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف الثغرات، فمثلاً لا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم أن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية، ومنه يسعى المكلف إلى استغلال هذه الأساليب ليقلص العبء الضريبي وهذا لوجود ثغرات في التشريع الضريبي، ورغم كل هذه التجاوزات نجد المشرع لا يبدي أي تجاوب لإصلاح هذه الثغرات.

3.2.1 تعدد أشكال الإنفاق الضريبي: يعتبر تعدد أشكال الإنفاق الضريبي من بين الأسباب المؤدية إلى ظاهرة التهرب الضريبي فالأسلوب الأول هو إعفاء بعض الدخول من الضريبة أما الأسلوب الثاني فيتعلق بإنشاء خصم على فئات الدخل هذا إلى عدة أساليب أخرى مثل تخفيض معدلات الضرائب والقرض الضريبي وتأجيل مواعيد الدفع، فتعدد أساليب منح الإنفاق الضريبي يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي وتعدد الإجراءات الضريبية التفضيلية مما يوفر مناخاً ملائماً للتهرب الضريبي الأمر الذي يؤدي إلى خسائر في الإيرادات الضريبية فمن أهم آليات التهرب الضريبي تركز على المزايا التي يوفرها الإنفاق الضريبي من خلال محاولة تخفيض العبء الضريبي ويؤدي أيضاً إلى كثرة التعقيدات مما يجعل النتائج غير مضمونة وغير فعالة في عملية التحصيل⁵.

الاقتصاد الرقمي: مع التطور التكنولوجي الكبير وانتشار التجارة الالكترونية والعملات الرقمية والطرق الجديدة للتسويق والخدمات أصبح هناك صعوبات متزايدة في عملية الرقابة على الحركة الأموال وتتبعها مما خلق إشكالية في فرض الضرائب وتحديد ها، حيث دفعت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة وعواقبها الضارة على المالية العامة الدول إلى طرح أسئلة جديدة على نفسها حول طرق تحسين ضرائبها من أجل تجنب زيادة الضرائب الحالية أو إنشاء ضرائب جديدة. خاصة على المستوى الدولي الذي انتشر به عملية التهرب الضريبي الدولي وهذا في ضل عوامة التجارة.

4.2.1. محدودية المعلومات لدى إدارة الضرائب⁶: خاصة على المستوى الدولي ولتوفيرها وجب على إدارة الضرائب توسيع حقها في الاتصال إلى الخارج، وهذا هو السبب وراء دفع الدول إلى السعي لإنشاء أو تحسين تعاونها وإنشاء إطار إداري وقانوني لتبادل البيانات الدولية يكون فعالا مع احترام حقوق دافعي الضرائب وضمان عدم قيامهم بفرار إلى المناطق ذات الضغط ضريبي المنخفض.

3.1. الاقتصاد الموازي :

1.3.1. تعريف الاقتصاد الموازي:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي النشاط الذي يشمل الأنشطة التي لها قيمة سوقية والتي من شأنها أن تضيف قيمة إلى الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي إذا تم تسجيلها⁷، ويعرف أيضا على أنه القطاع الذي يشمل الأنشطة الغير المشروعة وأنشطة الدخل الغير المبلغ عنها المتحصل عليها من خلال إنتاج السلع والخدمات المشروعة، ومنه فإنه يتم تحديد نشاط الاقتصاد الموازي عن طريق:

- النشاطات المنتجة الغير المصرح بها A.....

- النشاطات الغير القانونية المنتجة للسلع والخدمات (الإنتاج السري للكحول، والمخدرات، والتهريب). B

ويستخدم الباحثون المهتمون بدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي مصطلحات عديدة وتسمياتها مختلفة في التعبير عن المعاملات أو الأنشطة التي تتم في هذا القطاع من الاقتصاد والتي من بينها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الغير الرسمي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الغير منظم، الاقتصاد الغير الملاحظ أو الغير مرئي الاقتصاد الثانوي اقتصاد الظل، الاقتصاد المقابل، الاقتصاد الخفي الاقتصاد الغير المهيكل... الخ⁸ حيث أنه وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يقضي حوالي ملياري عامل، أو 60 بالمائة من السكان العاملين في العالم الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أكثر، جزءاً على الأقل من وقتهم في القطاع غير الرسمي، إذ يتناقص حجم القطاع غير الرسمي ببطء مع تطور الاقتصاديات، حيث يمثل القطاع غير الرسمي حوالي ثلث النشاط الاقتصادي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

2.3.1. أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي: ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة متأصلة في الاقتصاديات العالمية، فهي لم تنشأ بمحض الصدفة بل كانت نتيجة لعد عوامل التي يمكن إيجازها في:

ارتفاع مستوى الضرائب: تعد الضرائب المرتفعة من الأسباب الرئيسية لنمو ظاهرة الاقتصاد الموازي وهذا كون الأفراد يميلون إلى التهرب الضريبي نتيجة لارتفاع المبالغ فيه معدلات الاقتطاعات الضريبية⁹ وهي من بين الحوافز الهامة التي توجه الأفراد والشركات سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة للتوجه إلى الاقتصاد الغير الرسمي¹⁰.

النظم والقيود الحكومية: تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي أحد أسباب ظهور الاقتصاد الموازي حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين المعوقات الأساسية لقيام النشاط الاقتصادي¹¹

عجز الموازنة العامة للدولة: يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة والذي يعني زيادة النفقات على الإيرادات من الأسباب التي تنشأ ظاهرة الاقتصاد الموازي وهذا نتيجة إلى لجوء الدولة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع المعدلات القائمة¹² لحل مشكل العجز الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى الالتفاف عليها مما قد يسبب زيادات في حجم اقتصاد الظل.

ندرة السلع: نظرا لاختلاف خصائص الدول المتقدمة عن تلك للدول النامية والتي تتميز بعدم وجود نظام رقابة وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة، حيث أن النظام الخاص بالأسعار في الدول النامية لا يعكس مستوى الندرة فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعومة ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة اقتصاد الظل من خلال إعادة بيع هذه السلع بصور قانونية.

زيادة معدلات الفقر: هناك علاقة قوية تربط بين الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي، بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع الموازي لكن كون الفرد فقير¹³ لا يعني بالضرورة انه بطلال وإنما من الممكن انه قد يكون فقير ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه ولهذا نجد أن الدول الأكثر فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد الموازي.

ارتفاع تكاليف الضمان الاجتماعي: يبحث المتعاملين الاقتصاديين عن تعظيم أرباحهم وفي الحالات العادية للاقتصاد لا يمكن هذا إلا بتقليل التكاليف خاصة تكاليف الضمان الاجتماعي التي تتميز بارتفاع مستوياتها، مما يجعل المتعاملين الاقتصاديين يتوجهون إلى اقتصاد الغير الرسمي من أجل الحصول على هذه التكاليف في شكل أرباح إضافية¹⁴

معدلات النمو الديمغرافي: عند تحليل نمو الاقتصاد الموازي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو الاقتصاد الموازي مرتبط بفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل، إذ أن هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع الموازي وهو النزوح الريفي المتزايد إلى المدن مما يجعل المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع الموازي لعدم توفر مناصب شغل في القطاع الرسمي، أو لعدم تأهيلهم.

II- الطريقة والأدوات :

من أجل الوصول إلى الإجابة الصحيحة للإشكالية العامة للبحث والمتمثلة في معرفة الأثر الذي يخلقه التهرب الضريبي على الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة سيتم الاستعانة بالمنهج القياسي يوضح العلاقة بين المتغيرات ودرجة التأثير، تمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ardl).

1.2 صياغة النموذج :

يمكن صيغة النموذج استنادا إلى معطيات الفرضية والتي تبين أن الاقتصاد الموازي دالة تابعة لدالة التهرب الضريبي وفق المعادلة التالية:

$$EP = \int (TE)$$

بحيث:

EP : تمثل الاقتصاد الموازي.

TE : تمثل التهرب الضريبي.

ومنه:

$$EP = b_0 + b_1TE + \mu_t$$

بحيث: b_0, b_1 تمثلان معلمات النموذج. و μ_t حد الخطأ.

مصادر المتغيرات: لقد تم الاعتماد في جمع مصادر المعلومات على كل من بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات إضافة إلى بعض الدراسات الوطنية خاصة فيما يخص تحديد نسب التهرب الضريبي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

II- النتائج ومناقشتها :

II 1. تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة

شهدت الجزائر نهاية الثمانينات من القرن الماضي أزمة مالية خانقة نتيجة انحيار مداخيل البترول التي كان يعول عليها من أجل تلبية إيرادات الميزانية العامة للدولة مما اضطر بالدول إلى التوجه إلى الاستدانة المشروطة من صندوق النقد الدولي، والتي كان لها نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري، حيث كان التوجه إلى النظام الرأس مالي حتمية لا مفر منها والذي أدى بدوره إلى إغلاق المصانع وتحويل ملكية وسائل الإنتاج إلى الخواص مما جعل معدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار تزداد بنسب جد عالية.

حيث تسببت هذه الظروف في أزمات اجتماعية وأمنية وسياسية واقتصادية كان نتائجها ظهور الاقتصاد الموازي بصفة واضحة حيث تمثل أهم سماته في:

- ظهور الآفات الاجتماعية الناتجة عن تزايد معدل الفقر والمتمثل في التجارة في الممنوعات كالخمر والمخدرات.
- ارتفاع الفساد الإداري والسياسي نتيجة غياب التام للرقابة من طرف الجهات المختصة.
- ارتفاع نسب تبييض الأموال المتحصل عليها بطرق غير قانونية نتيجة الاختلاسات والنهب في ظل الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد.
- زيادة نسب التهرب الضريبي نتيجة لضعف النظام الضريبي وأجهزته الرقابية.
- تزايد معدلات البطالة مما نتج عنه قبول العمل بأجور متدنية وبدون وجود عقود للعمل رسمية تضمن حق العامل مثل الحق في الضمان الاجتماعي.

1.1 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة: لتحديد مدى استقرارية بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروقات يتحقق هذا الاستقرار قمنا باختبار ADF الذي أفرزت نتائجه على سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الرتبة I(1) أي بعد اخذ الفروقات من الدرجة الأولى والذي أظهرت نتائجه أن كافة المتغيرات مستقرة في الرتبة I(1) وهذا ما يبينه الملحقان الأول والثاني ومنه يمكن تطبيق نموذج ARDL الذي لديه قدرة عالية على التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة.

اختبار التأخر الزمني الأمثل: المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى لنموذج ardl وفق معيار schwars criterion باعتباره انصب معيار لهذا الغرض في حالة العينات الصغيرة حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (SC) والذي أثبتت أن أفضل نموذج هو ARDL(4.3) وهذا وفق ما بينه لجدول رقم 03 وان فترة الإبطاء المثلى لنموذج (4.3) ARDL وان درجة التأخر للنموذج هي واحد حسب ما بينه الملحق رقم 06.

اختبار صحة النموذج: يلاحظ من خلال نتائج اختبار التشخيصية للنموذج والمدرجة في الملحق رقم 04 أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهذا كون الإحصائية المحسوبة باختبار LM Test أكبر من 0.05.

اختبار التكامل المتزامن باستعمال منهج الحدود Bounds test يوضح نموذج ARDL أن الاقتصاد الموازي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغيرة المستقلة المتمثلة في التهرب الضريبي حيث أن التكامل المشترك وفقا ل (Pesaran and al (2001 في نماذج ARDL يتركز على اختبار الفرضية التالية:

$$H_0 : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = 0.$$

$$H_1 : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0.$$

يعتمد الاختبار على إحصائية F-statistics والقرار يكون على النحو التالي بما أن قيمة f-stat (7.82) أكبر من الحد العلوي (7.3) و (6.26) عند مستوى معنوية 5% و 10% على التوالي فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وهو ما تؤكد فرضية الدراسة بأن التهرب الضريبي له أثر كبير في تنامي الاقتصاد الموازي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017 تقدير العلاقة الأجل الطويل: بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود فإنه يتم قياس العلاقة الطويلة الأجل وفقا لنموذج ARDL والتي تكون الصيغة العامة لها كما يلي:

$$PE = \partial + \sum_{i=0}^p b_{1i} \Delta FT + \mu_t$$

حيث p تمثل العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني التي تم تحديدها من خلال متجه لانحدار الذاتي (VAR) أما b فهي تمثل المعلمات المراد تقديرها في الأجل الطويل حيث أنه من خلال بيانات الملحق رقم 04 نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 87% أي أن المتغيرات المستقلة والمتبطة خلال الدراسة في التهرب الضريبي تحث على الاقتصاد الموازي بنسبة 87% ولباقى يدخل ضمن تأثير متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها.

نتائج تقدير لنموذج في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM): يتم تقدير العلاقة في المدى القصير وفق المعادلة التالية:

$$\Delta EP_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^p \beta_{1i} \Delta EP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_{2i} \Delta EP_{2t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_{3i} \Delta EP_{3t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_{4i} \Delta EP_{4t-i} + \lambda EC_{t-1} + \mu_t$$

إذ يعبر EC_{T-1} عن حد تصحيح الخطأ و الذي يأخذ الشكل التالي:

$$EC = EP_t - \beta_0 - \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta EP_{t-i} - \sum_{i=1}^p \beta_{2i} \Delta EP_{1t-i} - \sum_{i=1}^p \beta_{3i} \Delta EP_{2t-1} - \sum_{i=1}^p \beta_{4i} \Delta EP_{3t-1}$$

حيث من خلال الملحق رقم 05 نلاحظ أن معظم معالم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثير ظاهرة التهرب الضريبي على الاقتصاد الموازي ونلاحظ أن إشارة معلمته التهرب الضريبي موجبة وهذا ما يدل على انه هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث قدر معامل التحديد في المدى القصير ب 68% أي أن متغير التهرب الضريبي يفسر التغير في الاقتصاد الموازي بنسبة 68 بالمائة في المدى القصير ومنه فان تأثير ظاهرة التهرب الضريبي على ظاهرة الاقتصاد الموازي يقل في المدى القصير على عكس المدى الطويل ونلاحظ أيضا أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 2 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وإشارة سالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وان آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

IV- الخلاصة :

ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر التي تؤرق الحكومات كون لها سلبيات متعددة و مباشرة على التوازنات الداخلية و الخارجية للدولة حيث تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى تبين أهم مسببات ظاهرة التهرب الضريبي والدور الذي تلعبه في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي وهذا خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2017) باستخدام أسلوب قياسي يعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ardl) حيث تم التوصل إلى أن التهرب الضريبي يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد الموازي في الأمدين القصير والطويل بنسبتين مختلفتين، حيث يزيد تأثير التهرب الضريبي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي مع مرور الوقت، وتوصلت الدراسة إلى وجود مسببات أخرى لها أثر على الاقتصاد الموازي لم يتم التطرق إليها من خلال الدراسة .

التوصيات: بناء على النتائج السابقة يمكن ذكر أهم التوصيات الضرورية لهذه الدراسة والتي يمكن إنجازها فيما يلي :

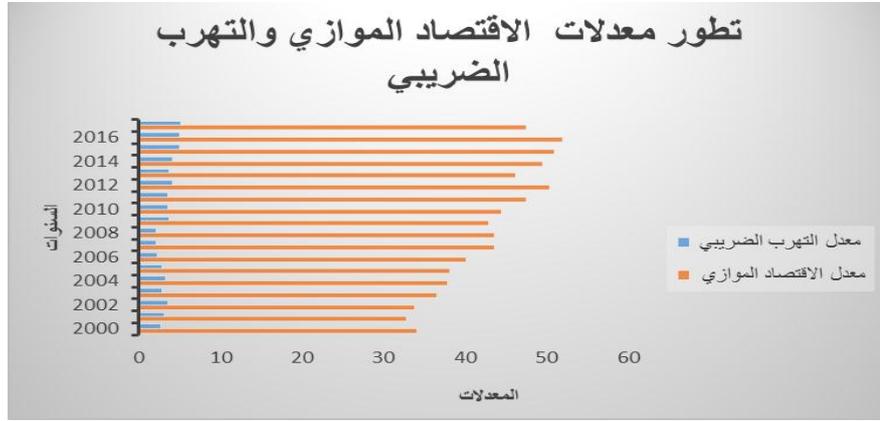
- ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة سلبية على الاقتصاديات الدولية عموما وعلى الاقتصاد الوطني بالخصوص، ومنه وجب على السلطات المختصة وضع نظم أكثر صرامة وتطورا هدفها أولا تحديد حجم التدفقات النقدية ومعرفة حركيتها، ثم بعد ذلك تطبيق القوانين الضريبية عليها.
- نشر الوعي لدى المتعاملين الاقتصاديين، مع خلق أوعية ضريبية جديدة بدل زيادة معدلات الضرائب.
- ضرورة محاربة ظاهر الاقتصاد الموازي كونها من الظواهر السلبية التي تعاني منها معظم الدول النامية.
- معالجة الأسباب المؤدية لكلا من ظاهرتي التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي.

- الإحالات والمراجع :

- 1 حازم عادل خطاطبة وآخرون ، (2013)، أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور القانون ضريبة الدخل الاردني في مواجهتها. مجلة المنارة ، ص: 17 على الخط <https://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/291> (تاريخ الزيارة 2021/08/12).
- 2 <https://www.transparency.org/en/corruptionary/tax-evasion> (Visited 16/08/2021)
- 3 عبدالحكيم بوالحليلية. (2017). الاخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وافاق التحصيل على ضوء الدراسات الاكاديمية والمهنية. مجلة دراسات اقتصادية المجلد 04، العدد 03 ، ص:ص94-120. على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31462> (تاريخ الزيارة 2021/08/13).
- 4 مراد ناصر. (2014). اسباب التهرب الضريبي واثاره على الاقتصاد الوطني. مجلة دراسات، ص:ص7-11. على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135419> (تاريخ الزيارة 2021/09/10).
- 5 ميلود مليكاوي. (2015). الانفاق الضريبي في الجزائر واشكالية التهرب الضريبي ، مجلة دراسات جبائية المجلد 04 العدد02 . ص:ص213-239. على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23415> (تاريخ الزيارة 2021/08/17).
- 6 Michel BOUVIER .(2010) .La lutte contre l'évasion fiscale internationale :répression ou prévention ? *revue francaise de finances publiques* p.01 <http://www.fondafip.org/journals/levasion-fiscale-internationale> (Visited 17/08/2021).
- 7 Corinne deléchat and leandro medina .(2020) .What is the informal economy .Finance & development 50 ، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2020/12/pdf/what-is-the-informal-economy-basics.pdf> (Visited 10/09/2021).
- 8 محمد زعلاني، (2011)، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل معنى - بحث في الاسباب والاثار).مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، 195-213. على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49312> (تاريخ الزيارة 2021/08/24).
9. Rashmi Gujrati (2017) Causes and Remedies of Parallel Economy in India International Journal in Management and Social Science Vol.05 Issue-06 p444. <https://www.researchgate.net/publication/333131511> (Visited 17/08/2021)
- 10 عبد السلام عبيد الله صفوت، (2002)، الاقتصاد السري دراسة في الاليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجها. مصر : دار النهضة العربية .
- 11 عاطف، و وليد اندروسي، (2005)، اقتصاد الضلي المفاهيم ، المكونات الاسباب . الاسكندرية -مصر : مؤسسة شباب الجامعة .
- 12 محمد بن سعود رحاب. (2013). اقتصاد الضل واقع ملموس وحلول مقترحة . مجلة جامعة بن غازي العلمية ، ص، 10.
- 13 حنان وهشام حافة وليرة، (2019)، أثر حجم الاقتصاد الموازي على ايرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة الممتدة من 1990 الى 2017. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ص، 148-163. على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105429> (تاريخ الزيارة 2021/08/24).
- 14 Friedrich Schneider , Andreas Buehn Shadow Economies All over the World New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, Policy Research Working Paper 5356 p:05 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/311991468037132740/pdf/WPS5356.pdf> (Visited 10/08/2021).

- ملاحق:

الشكل رقم 01 : تطور معدلات لاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990الى 2017)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

المتغيرات	النماذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (1%)	القيمة الحرجة (5%)	القيمة الحرجة (10%)	القرار
LEP	ثابت	0.17	-4.00	-3.09	-2.69	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	0.99	-4.80	-3.79	-3.4	غير معنوي
	بدونهما	0.92	-2.70	-1.96	-1.60	غير معنوي
LFT	ثابت	0.79	-3.88	-3.05	-2.66	غير معنوي
	ثابت واتجاه عام	0.64	-4.61	-3.71	-3.29	غير معنوي
	بدونهما	0.87	-2.70	-1.96	-1.60	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

الجدول رقم 02: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند فروقات من الدرجة الأولى

المتغيرات	النماذج	القيمة المحسوبة	القيمة المخرجة (1%)	القيمة المخرجة (5%)	القيمة المخرجة (10%)	القرار
LEP	ثابت	-7.45	-4.05	-3.11	-2.70	معنوي
	ثابت واتجاه عام	-4.08	-4.99	-3.87	-3.38	معنوي
	بدونهما	-7.85	-2.75	-1.97	-1.60	معنوي
المتغيرات	النماذج	القيمة المحسوبة	القيمة المخرجة (1%)	القيمة المخرجة (5%)	القيمة المخرجة (10%)	القرار
LFT	ثابت	-5.30	-4.00	-3.09	-2.69	معنوي
	ثابت واتجاه عام	-4.94	-4.80	-3.79	-3.34	معنوي
	بدونهما	-5.52	-2.74	-1.96	-1.60	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

الجدول رقم 03 تحديد نموذج ardl

Dependent Variable: DPE
Method: ARDL
Date: 08/22/21 Time: 20:23
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DFT
Fixed regressors:
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DPE(-1)	-0.471774	0.196861	-2.396486	0.0619
DPE(-2)	0.164502	0.171552	0.958906	0.3816
DPE(-3)	0.079587	0.167712	0.474548	0.6551
DPE(-4)	1.173790	0.195339	6.008989	0.0018
DFT	-0.670167	0.702364	-0.954159	0.3838
DFT(-1)	-1.153269	0.673671	-1.711916	0.1476
DFT(-2)	-0.393770	0.641132	-0.614180	0.5660
DFT(-3)	2.122886	0.739484	2.870768	0.0350
R-squared	0.879033	Mean dependent var		0.738462
Adjusted R-squared	0.709680	S.D. dependent var		2.616938
S.E. of regression	1.410042	Akaike info criterion		3.800373
Sum squared resid	9.941087	Schwarz criterion		4.148034

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

الجدول (4) : نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFT	0.162858	0.533948	0.305008	0.7666
EC = DPE - (0.1629*DFT)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.821853	10%	5.59	6.26
k	1	5%	6.56	7.3
		2.5%	7.46	8.27
		1%	8.74	9.63
Actual Sample Size 15				
Finite Sample: n=30				
		10%	6.01	6.78
		5%	7.36	8.265
		1%	10.605	11.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

الجدول (5) : نتائج تقدير لنموذج في الأجل القصير

ECM Regression				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.242752	1.586589	2.674135	0.0233
@TREND	-0.217717	0.132582	-1.642134	0.1316
D(DPE(-1))	0.537066	0.294714	1.822330	0.0984
CoIntEq(-1)*	-2.001639	0.482525	-4.148262	0.0020
R-squared	0.684279	Mean dependent var	-0.370000	
Adjusted R-squared	0.598174	S.D. dependent var	3.474069	
S.E. of regression	2.202205	Akaike info criterion	4.639974	
Sum squared resid	53.34677	Schwarz criterion	4.828787	
Log likelihood	-30.79980	Hannan-Quinn criter.	4.637962	
F-statistic	7.946972	Durbin-Watson stat	2.391861	
Prob(F-statistic)	0.004257			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

الجدول رقم 06: نتائج تقدير درجة تأخر النموذج

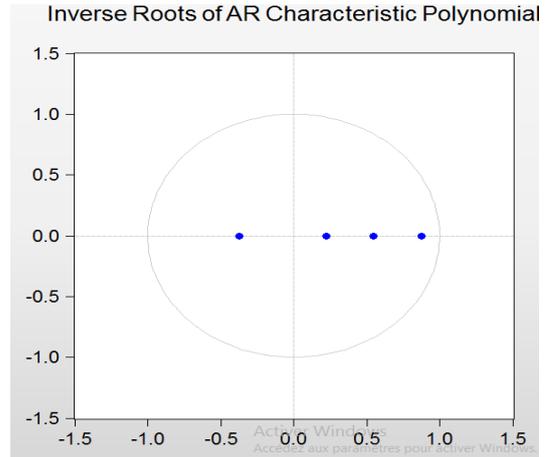
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TF PE
Exogenous variables: C
Date: 08/20/21 Time: 23:18
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-73.20278	NA	23.85285	8.847386	8.945411	8.857130
1	-50.10415	38.04481*	2.540094*	6.600488*	6.894563*	6.629719*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

الشكل رقم 02: نتائج تقدير صحة النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ايفيوز 11

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عادل سلطاني ، عبد الغني دادن (2022). التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2017) ، مجلة المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 75-86.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.